المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات

الانتخابات النيابية العراقية لعام 2018: الخريطة العامة وأبرز القوى المتنافسة

وحدة الدراسات السياسية | مايو 2018

الانتخابات النيابية العراقية لعام 2018: الخريطة العامة وأبرز القوى المتنافسة

سلسلة: تحليل سياسا ت

وحدة الدراسات السياسية | مايو 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
المبنى رقم 196
شارع الطرفة (800)
منطقة 70، وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولًا: الخريطة العامة للانتخابات النيابية العراقية لعام 2018 1

1. خماسي شيعي 3
2. سُنة 2018 بين علاوي والنجيفي 4
3. كُرد ما بعد الاستفتاء 4
4. علمانيون في صفوف الإسلاميين 5
5. تحالفات لم تولد، وأخرى وُلدت ميتة 5
6. إخفاق إيراني أم تأجيل للضغوط؟ 6
7. انقسام العالم السُّني والمشهد الانتخابي 7
8. خريطة جديدة بزعامات قديمة 7

ثانيًا: حظوظ الائتلافات الشيعية في انتخابات عام 2018 8

1. "دولة القانون" الأضعف منذ ثمانية أعوام 8
2. "ائتلاف النصر" الباحث عن الولاية الثانية 9
3. "الفتح المبين": الجديد القادم من المعارك 10
4. الصدر حليف الشيوعيين في "سائرون" 10
5. "تيار الحكمة" بعيدًا عن الحرس القديم 11

ثالثًا: الحشد الشعبي: من الميدان إلى "الفتح المبين" 11

1. "الفتح المبين": حشد باسم آخر 12
2. السلاح: القوة والمخاوف 13
3. "الفتح المبين" في دائرة الصراع الشيعي – الشيعي 14

رابعًا: المشهد الانتخابي للعرب السُّنة: اتجاهات وتقاطعات 16

1. ملامح الخريطة الانتخابية السُّنية 17
2. حظوظ العرب السنة في انتخابات عام 2018 18

خامسًا: كردستان والانتخابات النيابية العراقية **19**

1. الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) **20**

2. الاتحاد الوطني الكردستاني (اليكتي) **21**

3. تحالف نيشتمان **23**

أ- حركة التغيير (كوران) 23

ب- القوى الإسلامية 24

ج- تحالف العدالة والديمقراطية 25

4. أحزاب أخرى **25**

سادسًا: الائتلافات العابرة للطائفية **26**

1. ائتلاف الوطنية **27**

2. تحالف "سائرون نحو الإصلاح" **28**

3. ائتلاف النصر **29**

سابعًا: الصراع الأميركي – الإيراني في انتخابات العراق **31**

1. طهران تخشى واشنطن أيضًا **32**

2. ثغرات إيران في الانتخابات العراقية **33**

3. المحاور السنية في ظل انقسام إقليمي **34**

مقدمة

يتجه العراقيون يوم السبت 12 أيار/ مايو 2018 إلى صناديق الاقتراع، للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات تشريعية تُجرى بعد انتهاء الحرب على تنظيم الدولة "داعش"، واستعادة الأراضي التي كان يسيطر عليها، ورابع انتخابات تُجرى منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003؛ وذلك لانتخاب 329 عضوًا، هم عدد أعضاء مجلس النواب العراقي الذي ينتخب بدوره رئيسَي الحكومة والبرلمان. وتُجرى الانتخابات وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة؛ إذ تُعَد كل محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة دائرة انتخابية، ويُنتخَب عضو برلمان واحدٌ لكل مئة ألف نسمة من السكان. ونتيجة التصدعات وتشكُّل تحالفات انتخابية جديدة، يبدو من الصعب في هذه الدورة الانتخابية التنبؤ بنتائج الانتخابات.

يحاول هذا التقرير رصد المشهد السياسي العراقي والخريطة الانتخابية العامة، بقواها السياسية المختلفة، عشية الانتخابات، ويبحث في حظوظ الائتلافات الشيعية المتنافسة، ودور "الحشد الشعبي" ومستقبله السياسي، والمشهد الانتخابي السني، وحظوظ مختلف القوى التي تشكِّله، ودور الأكراد، والائتلافات العابرة للطائفية، وأخيرًا، دور الصراع الأميركي – الإيراني وتأثيره في نتائج الانتخابات والمرحلة التي تليها.

أولًا: الخريطة العامة للانتخابات النيابية العراقية لعام 2018

لعل السمة الأساسية التي تميز الانتخابات النيابية العراقية المقبلة، المقرر إجراؤها في 12 أيار/ مايو 2018، أنها لم تقف عند الانقسامات الطائفية والإثنية التي وسمت سائر الانتخابات في العراق ما بعد الاحتلال الأميركي (2005، 2010، 2014)؛ إذ تشهد الانتخابات المقبلة انقسامات داخل الأحزاب نفسها، ومن ثمّ لم تعد هناك ائتلافات كبيرة تمثّل الهويات الطائفية والإثنية.

لقد شهدت الانتخابات السابقة صراعات على تمثيل الهوية؛ ففي انتخابات عام 2014، أفرز المجال السياسي الشيعي ثلاثة ائتلافات كبيرة؛ هي: ائتلاف دولة القانون، بزعامة رئيس الوزراء، آنئذ، نوري المالكي، ونواتها حزب الدعوة الإسلامية؛ وائتلاف الأحرار المرتبط بالتيار الصدري؛ وائتلاف المواطن، بزعامة عمار الحكيم،

ونواته المجلس الأعلى الإسلامي العراقي. وهذه الائتلافات تعبِّر عن التنظيمات السياسية الشيعية الثلاثة الكبرى في العراق. أمّا الساحة السُّنية، فقد تنافست عليها آنذاك ثلاثة ائتلافات أيضًا؛ هي: ائتلاف متحدون، بزعامة نائب رئيس الجمهورية، أسامة النجيفي، وائتلاف العربية، بزعامة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، وائتلاف ديالى هويتنا، بزعامة القيادي في الحزب الإسلامي العراقي، رئيس مجلس النواب لاحقًا، سليم الجبوري. أمّا القائمة التي تزعَّمها نائب رئيس الجمهورية، إياد علاوي، وهي قائمة متنوعة طائفيًّا، فحملت اسم ائتلاف الوطنية. وخاضت الأحزاب الكردية انتخاباتها بلا تحالف فيما بينها؛ إذ انفرد بقائمة مستقلة كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، وحركة التغيير ("كوران").

يزداد الأمر تعقيدًا في هذه الدورة؛ فقد شهدت التحضيرات للانتخابات انشقاقات داخل الكيانات نفسها، مثلما حصل في المجلس الأعلى، وفي الاتحاد الوطني الكردستاني؛ إذ فارق زعيم المجلس عمَّار الحكيم حزبه الذي كان يتزعمه، ليشكّل حزبًا جديدًا باسم تيار الحكمة. وانشق عن الاتحاد الوطني الكردستاني القياديان البارزان فيه: نائب رئيس الوزراء العراقي الأسبق، رئيس وزراء إقليم كردستان الأسبق برهم صالح، ومحافظ كركوك السابق نجم الدين كريم.

والفارق الأهم والأشدّ تأثيرًا ظهر داخل حزب الدعوة الذي يترأس الحكومة منذ عام 2005؛ إذ انفرد الأمين العام للحزب، رئيس الحكومة السابق نوري المالكي بائتلاف دولة القانون، بينما ترأس رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي ائتلاف النصر. وإذا كان الحزب قد عرف في السنوات الماضية انشقاق إبراهيم الجعفري، رئيس الوزراء الأسبق، بعد خسارته المعركة السياسية للحصول على المنصب مجددًا في عام 2006، فإن ذلك قد حصل بُعَيد الانتخابات؛ إذ أعلن الجعفري حينها خروجه من الحزب. أمّا في هذه المرة، فإن النزاع حصل قبل الانتخابات وما زال الطرفان، العبادي والمالكي، يحافظان على مكانيهما في المكتب السياسي لحزب الدعوة. ولهذا السبب، أعلن الحزب إفساح المجال لأعضائه للترشح بحسب اختياراتهم، وليس وفق قرار مركزي[1].

[1] "بيان حزب الدعوة الإسلامية بشأن المشاركة في الانتخابات"، موقع حزب الدعوة الإسلامية، 2018/1/13، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2K8T1jG

يعود الخلاف بين جناحَي الدعوة هذين إلى عام 2014، حينما قدَّم خصومُ المالكي، العبادي لرئاسة الوزراء، بلا توافق داخل الحزب، بينما كان المالكي يسعى لتجديد ولايته للمرة الثالثة. ولم يتوقف الصراع بين الاثنين خلال الفترة التي شهدت احتجاجات مطالبة بالإصلاح (2015–2017). وكان العبادي، رئيس الحكومة الجديد، قد ألغى مناصب نواب رئيس الجمهورية، ليُبعد المالكي عن المشهد الحكومي، قبل أن تُعاد المناصب بقرار المحكمة الاتحادية أواخر عام 2016[2]. كما عمل الموالون للمالكي على إسقاط الحكومة في أكثر من مفصل، عبر الاستجوابات التي أطاحت وزيرَي الدفاع والمالية، وكادت تُسقط وزير الخارجية. وقد فُهم التقارب بين العبادي والصدر على أنه رسالة ضد المالكي. ومن المهم الإشارة إلى أن قيادات الصف الأول في حزب الدعوة في أغلبهم متحالفون مع العبادي، وفي مقدمتهم القياديان علي الأديب، وعلي العلاق، بينما تتحالف شخصيات من صفوف ثانوية مع المالكي.

1. خماسي شيعي

أفرزت الخريطة الانتخابية للقوى الشيعية، عمومًا، خمسة ائتلافات/ تحالفات رئيسة؛ هي: "ائتلاف دولة القانون"، و"ائتلاف النصر"، و"تحالف الفتح المبين" المكوَّن من ائتلاف الفصائل المنضوية في الحشد الشعبي، وتحالف "سائرون نحو الإصلاح" الذي يقوده مقتدى الصدر بالتحالف مع القوى المدنية والحزب الشيوعي، و"تيار الحكمة الوطني" برئاسة عمار الحكيم.

إضافة إلى أن هذه الائتلافات تمثّل انشقاقين حزبيين، فإنها تحمل أيضًا عنوان فقدان المالكي حليفًا أساسيًّا في ائتلاف دولة القانون، هو منظمة بدر التي تُعَد العماد الرئيس لتحالف الفتح المبين؛ إذ كان هادي العامري، زعيم بدر، أحد المؤتلفين في "دولة القانون" خلال انتخابات عام 2014، ومدافعًا لم يتخلَّ عن حليفه خلال الدورة النيابية الماضية. ومن المرجح أن تقف قائمة الحشد الشعبي مع المالكي في حال أصبحت هي بيضة القبان.

[2] "القضاء العراقي ينسف إصلاحات العبادي ويعيد نواب الرئيس لمناصبهم"، **العربي الجديد**، 2016/10/10، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2dr7YOp

2. سُنة 2018 بين علاوي والنجيفي

شهدت التحالفات السُّنية هذه المرة، على عكس الانتخابات الماضية، تقاربًا بين زعامات رئيسة؛ مثل رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، ونائب رئيس الوزراء السابق صالح المطلك، مع رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، في تحالف يشبه إلى حد ما ائتلاف العراقية الذي حاز أغلبية الأصوات في انتخابات عام 2010، بينما شكَّل نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي مع النائب السياسي السني الصاعد أحمد المساري، ورجل الأعمال خميس الخنجر، تحالف القرار العراقي.

ويشير وجود تحالفين رئيسين، لا أكثر، إلى أن الجهود السنية هي الأقل تشرذمًا منذ عام 2010. وبالطبع، لا ينفي هذا وجود منافسة من جانب قيادات سياسية من الخط الثاني تخوض الانتخابات في قوائم غير "ائتلافية"، أو في ائتلافات أخرى؛ مثل النواب المعروفين بمعارضة محافظ الموصل السابق أثيل النجيفي، وهم: عبد الرحمن اللويزي، وعبد الرحيم الشمري، وأحمد الجبوري، وكذلك وزير الدفاع السابق خالد العبيدي، والنائب عن محافظة صلاح الدين، بدر الجبوري.

3. كُرد ما بعد الاستفتاء

ليست القوى الكردية استثناء من انقسامات الانتخابات الراهنة. ويبدو أن الاستفتاء على استقلال كردستان الذي أجهضته إعادة انتشار الجيش العراقي، وبسطه السيطرة من جديد على كركوك وبقية المناطق المتنازَع عليها، ألقى بظلاله على الانتخابات، مولِّدًا خلافات حادة بين الحزبين الرئيسين، فضلًا عن حركة التغيير، والاتحاد الإسلامي، والجماعة الإسلامية.

وفي سابقة، اختارت قياديتان كرديتان الترشح مع قوائم عربية. انضمت سروة عبد الواحد، رئيسة كتلة التغيير، إلى ائتلاف النصر، لكنها انسحبت لاحقًا. كما ذهبت القيادية في الاتحاد الوطني الكردستاني، آلا طالباني، إلى مرشحي تحالف بغداد ذي الغالبية العربية، بقيادة رئيس مجلس النواب الأسبق محمود المشهداني.

وإجمالًا، تتشكّل الائتلافات الكردية من الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، وحركة التغيير "كوران"، والجماعة الإسلامية، إضافة إلى حركة الجيل الجديد، والاتحاد الإسلامي، علمًا أن أحزاب: التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، والتغيير، والجماعة الإسلامية دخلت المناطق المتنازَع عليها في "ائتلاف وطن" (ليستي – نيشتمان).

4. علمانيون في صفوف الإسلاميين

إلى جانب القوائم الهوياتية المذكورة آنفًا، هناك ائتلافات أخرى ذات تنوع ما بين المدني والإسلامي، أو ذات طابع محلي؛ فبعد أن نجح التحالف "المدني" الذي يتزعمه الحزب الشيوعي بكسب أربعة مقاعد (ثلاثة منها في بغداد وواحد في البصرة) في الانتخابات الماضية، فإنه يخوض الانتخابات هذه المرة متحالفًا مع الصدريين. وهي سابقة أثارت جدلًا في أوساط مناهضي الإسلام السياسي في العراق؛ إذ اتهم رافضو هذا التحالف الحزب الشيوعي بأنه قدّم تنازلات على حساب المطالب العلمانية. لكن المدافعين عن هذا التحالف يرونه تطورًا يتجاوز مرحلة الخلافات العقائدية والأيديولوجية إلى الأهداف السياسية المشتركة، وخصوصًا أن شريحة من "المدنيين" انخرطت في حركة الاحتجاج المطالبة بالإصلاح التي نادى بها الصدر في تظاهرات عامَي 2016 و2017، ونجم عنها اقتحام مجلسَي النواب والوزراء، واعتصام زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر داخل المنطقة الخضراء.

5. تحالفات لم تولد، وأخرى وُلدت ميتة

إذا كان الحديث عن التحالف بين المدنيين والصدريين بدأ منذ عامين تقريبًا، فإنه جاء بموازاة حديث إعلامي وترجيحات سياسية عن تحالف بين الصدر وعلاوي، أو بينه وبين العبادي. وتحدثت المصادر حينها عن حوارات أولية، أو مساعٍ لتقريب وجهات النظر، وخصوصًا أن الصدر تحرك في الأعوام الماضية في مسار التصدي لمحاولات المالكي العودة إلى الواجهة السياسية. ويُعَد العبادي وعلاوي فاعلَين مهمَّين في مواجهة تلك المساعي. لكن هذا لم يتحقق، وليس معلومًا ما إذا كان هناك تقارب جدّي يمهد الطريق أمام تحالف ما بعد

الاقتراع. ويبقى الأمر متاحًا بحسب النتائج وحاجة كل طرف من الأطراف الثلاثة إلى الآخر في أي مواجهة مقبلة لتشكيل الحكومة، فضلًا عن الضغوط الداخلية والخارجية واتجاهاتها.

أما التحالفات التي أُجهِضت بعد أن تحققت، فأهمها ائتلاف النصر مع تحالف الفتح المبين (العبادي مع الحشد)؛ إذ يُعد الائتلاف الأسرع انهيارًا في مسار التحضير للانتخابات. وتحدثت المصادر وقتئذٍ عن ضغوط مارسها قائد فيلق القدس الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، على العبادي لقبول التحالف مع القوى السياسية "المسلحة" الأشدّ ولاءً لإيران. وبعد يومين من ائتلاف الطرفين، حصلت المفاجأة حين أعلن "الفتح" انسحابه منه. وعلى الرغم من نفي الطرفين الأسباب المطروحة، فقد كثرت التكهنات. وأهم تلك الأسباب أن "الفتح" رفض وجود "الحكمة" في التحالف، واشترط لاستمراره فيه إخراج الحزب الوليد بقيادة الحكيم. لكن العبادي رفض ذلك. والمفارقة أن الحكيم أيضًا لم يستمر في تحالفه داخل "النصر"، وانسحب بعد ذلك التاريخ بفترة قصيرة، ليظل ائتلاف رئيس الحكومة (النصر) بلا حلفاء أقوياء.

6. إخفاق إيراني أم تأجيل للضغوط؟

أخذ النفوذ الإيراني على القوى الشيعية قبيل الانتخابات يتراجع مع انتخابات عام 2010. وقتها، خاض الإسلاميون الشيعة أول مرة الانتخابات في قائمتين منفصلتين؛ إذ قاد المالكي "دولة القانون"، بينما تحالف الآخرون، وعلى رأسهم الحكيم والصدر، فيما عُرف بالائتلاف الوطني العراقي. وحينئذ سعى زعيم المجلس الأعلى السابق، عبد العزيز الحكيم، لتقريب وجهات النظر، لكن المنية وافته قبل أن ينجح في مسعاه. وفي انتخابات عام 2014، دخلت جل القوى الشيعية في قوائم خاصة بها.

بطبيعة الحال، لم يكن للتوحد الشيعي في انتخابات الجمعية الوطنية في بداية عام 2005، وأول انتخابات نيابية في نهاية العام نفسه، أن يحصل لولا دور المرجع الديني علي السيستاني، والضغوط الإيرانية. أمّا الآن، فلم يعد السيستاني يمارس الدور نفسه؛ إذ اعتزل نسبيًّا في السنوات الأخيرة، وإن كان قد أصدر بيانًا قبل 10 أيام من الانتخابات، أوضح فيه أنه لا يدعم قائمة بعينها، ودعا المواطنين العراقيين إلى انتخاب من يعتقدون أنه

الأكثر كفاءة والأجدر[3]. ويبدو أن الإيرانيين تراجعت قدرتهم على الضغط قبيل الانتخابات منذ عام 2010، تاركين المجال لدورهم بعد الانتخابات. حينها، نجحوا في دفع القوى الشيعية كافةً إلى التحالف معًا بعد الانتخابات لتشكيل الحكومة، بناءً على تفسير المحكمة الاتحادية الجديد الذي تضمَّن أن مصطلح "الكتلة الأكبر" التي يجري تكليفها بتسمية رئيس وزراء يُقصَد به التحالف المؤلَّف بعد الانتخابات. لكن التأثير تراجع أيضًا بعد عام 2014؛ إذ لم ينجح الإيرانيون في فرض مرشح "دولة القانون" نوري المالكي لولاية ثانية.

7. انقسام العالم السُّني والمشهد الانتخابي

إن فقدان إيران تأثيرها في بعض الجهات الشيعية في السنوات الأربع الماضية، يوازيه انقسام بلدان العالم السُني المؤثرة في المشهد السُني العراقي؛ فإذا كان ائتلاف العراقية الذي حصل على 91 مقعدًا في انتخابات عام 2010 حظي بدعم موحَّد من السعودية وقطر وسورية وتركيا والإمارات والأردن، فإن المشهد هذه المرة مختلف اختلافًا بيّنًا؛ فالبلدان الستة في خنادق متنازعة (السعودية والإمارات في معسكر في مواجهة قطر وتركيا)، ولم تعد سورية طرفًا مهمًّا في المعادلة العراقية، بعد أن كانت كذلك. وليس واضحًا دور هذه البلدان في المعادلة الراهنة، خصوصًا أنها لم تعد متقاطعة مع الحكومة في بغداد، بل حصل تقارب معها في السنوات الأخيرة، وخصوصًا قطر والسعودية. ولا يبدو أن المؤتمرات التي عُقِدت للقيادات السنية في الدوحة أو إسطنبول أو عمَّان أو باريس في السنوات القليلة الماضية أثَّرت كثيرًا في توحيد القوى السُنية.

8. خريطة جديدة بزعامات قديمة

خلاصة ما سبق أن الائتلافات الانتخابية، وإن بدت جديدة أحيانًا، وأن الانشقاقات، وإن كانت حادة أكثر من أي مرحلة، خصوصًا على المستويَين الشيعي والكردي، هي ائتلافات وانشقاقات للقيادات السياسية نفسها. ولم يخرج المشهد السياسي في الانتخابات عن المألوف، إلا إذا تحدثنا عن تحالف الصدر مع الحزب الشيوعي.

---

[3] "بيان مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) حول الانتخابات النيابية في العراق عام 2018"، موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني، 2018/5/4، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2G4cXBM

فالأسماء التي تقود المشهد الانتخابي هي نفسها: المالكي، والعبادي، والحكيم، والصدر، والعامري من جهة، وعلاوي، والنجيفي، والمطلك، والجبوري، والخنجر من جهة ثانية، وبارزاني، وأسرة طالباني، وورثة نوشيروان مصطفى من جهة ثالثة.

ثانيًا: حظوظ الائتلافات الشيعية في انتخابات عام 2018

مرت التحالفات الشيعية منذ الانتخابات الأولى بتحولات عديدة، وهي ليست وليدة هذه المرحلة فقط، بل ترجع إلى مراحل سابقة؛ على غرار النزاع بين المالكي والصدر، والخلاف بين المالكي والعبادي بسبب الصراع على رئاسة الوزراء في عام 2014. ويواجه "الحشد" أيضًا معركة مع التيار الصدري، باعتبارهما الواجهتين السياسيتين لانقسام الميليشيات العراقية. وباستثناء تحالف الفتح المبين، الذي يمثل قوى "الحشد الشعبي"، وهو تحالف مرتبط بمحور إقليمي تسعى له إيران، فإن القوى الأخرى تخوض صراع زعامات أكثر مما هو نزاع برامج.

نستعرض هنا حظوظ الائتلافات الشيعية الخمسة في الانتخابات النيابية لعام 2018.

1. "دولة القانون" الأضعف منذ ثمانية أعوام

ائتلاف دولة القانون هو الاسم الشيعي الوحيد الذي تكرر منذ انتخابات عام 2010، إلا أنه خسر حلفاء طالما كانوا معه، ومنهم منظمة بدر التي تقود تحالف الفتح المبين، فضلًا عن خسارته قيادات رئيسة في حزب الدعوة؛ مثل: حيدر العبادي، وعلي الأديب، وعلي العلاق، وهم الذين ترشحوا بعيدًا عن هذا الائتلاف. ويمكن القول إن الخط الأول من الائتلاف مال إلى العبادي أكثر من المالكي. وبهذا أصبح له قائمتان؛ فاضطر إلى إصدار بيان تضمن ترك اختيار الترشح لأعضائه، لا لقرار مركزي.

كان ائتلاف دولة القانون الذي يضم تسعة كيانات سياسية هو الأقرب إلى إيران، لكنه الآن ليس كذلك بوجود الحشد الشعبي الأكثر قربًا. وفي الانتخابات الماضية، كان المالكي المرشح الرئيس لرئاسة الوزراء فيما عُرِف بالولاية الثالثة، ويبدو هذا الأمر صعبًا الآن. كذلك، لا يُتوقع أن يحصل ائتلاف دولة القانون على 94 مقعدًا كما حدث في انتخابات عام 2010، لكن يُرجَّح ألَّا يحصل على نصف ذلك العدد، وخصوصًا أن كثيرًا من

منتقديه يُحمِّلونه مسؤولية سقوط ثلث البلاد بيد تنظيم والشام داعش. لذا، ستتقلص حظوظه لصالح الآخرين، وخصوصًا "الحشد" و"النصر". وعلى الرغم من هذا، فما زال ائتلاف دولة القانون يحتفظ، كما حدث في الاقتراع السابق، بخطابه الداعي إلى تشكيل حكومة أكثرية سياسية.

2. "ائتلاف النصر" الباحث عن الولاية الثانية

اكتنف الغموض خيارات رئيس الحكومة حيدر العبادي إلى آخر يوم قبيل تسجيل التحالفات الانتخابية. فعلى مدى نصف عام، ظهرت تكهنات وتسريبات حول خياراته، راوحت بين تقاربه مع مقتدى الصدر وتقاربه مع إياد علاوي. وفي النهاية، أعلن العبادي عن قائمة لا تضم الاثنين، غير أنه ائتلف مع عمار الحكيم، قبل أن يعلن الحكيم انسحابه. وكان الحدث الأبرز حين أعلن "الفتح" التحالف معه، ثم انسحب من هذا التحالف بعد يومين من ذلك.

المرجَّح تعرُّض العبادي لضغوط من الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الإيراني الموجود في بغداد، صباح اليوم نفسه الذي أعلن فيه العبادي عن تحالفه مع "الفتح"[4]، ثم انسحب "الفتح" محيلًا ذلك إلى أسباب فنية. غير أن هناك حديثًا عن أن رئيس الوزراء تعرَّض لضغوط مضادة من المرجعية الشيعية والصدر؛ جعلته يضع شروطًا صعبة دفعت الحشد إلى الانسحاب[5]. وبهذا، عادت قائمة العبادي إلى 27 كيانًا وشخصية، بعضها شاركه في معركته الحكومية ضد المالكي، وبينها شركاؤه السُّنة في معركته ضد داعش. وعلى الرغم من أن تلك الكيانات لا تمثّل القوى الرئيسة في الساحة الشيعية، فضلًا عن السُّنية، فإنه الأوفر حظوظًا بين المتنافسين الشيعة؛ فعلاوةً على طبيعة الناخب التي تميل إلى اختيار صاحب السلطة، ولا سيما في البلدان المركزية الريعية، هناك النجاحات التي تحققت في السنوات الماضية، وفي صدارتها تحرير المناطق التي سيطر عليها داعش، واسترداد السلطة المركزية سيطرتها على كركوك وإجهاض استفتاء كردستان.

---

[4] "العبادي . العامري . الحكيم: تحالف 'الجمعية الخيرية'"، صحيفة **الأخبار** اللبنانية، 2018/1/15، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2wsqiVc

[5] "ما سر تفكك ائتلاف النصر بعد ساعات من إعلانه؟"، **العالم الجديد**، 2015/1/15، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2mMbsAH

وقد كان متوقعًا أن يركز العبادي في حملته الانتخابية على هذين النجاحين. ولذلك، سمَّى ائتلافه "ائتلاف النصر". ويُتوقع أن يحصل هذا الائتلاف على كثير من أصوات الناخبين التي حصل عليها ائتلاف دولة القانون في الانتخابات الماضية.

3. "الفتح المبين": الجديد القادم من المعارك

تضم قائمة الحشد الشعبي، المسماة تحالف الفتح المبين، 18 كيانًا، أكثرها من الفصائل المسلحة التي أعلنت نزع السلاح، أو تظاهرت بذلك لتتلاءم مع قانون الأحزاب الذي يحظر مشاركة المسلحين في الحياة السياسية. والميليشيات المنضوية إلى تحالف الفتح هي تلك القريبة من إيران؛ إذ لم يترشح أي كيان على صلة بفصيل مسلح مدعوم من مرجعية السيستاني. أمّا شعبية "الفتح"، فيُتوقَّع أن تعتمد على القواعد الشعبية لبعض فصائله، وعلى زخم انتصارات الحشد الشعبي ضد "داعش" أيضًا. لكن يُستبعَد أن يحصل على المركز الأول شيعيًّا؛ لأن موضوع الانتصار على داعش ليس محصورًا به، ولكنْ للعبادي حضور أوفر في المخيال الشعبي بهذا الشأن.

4. الصدر حليف الشيوعيين في "سائرون"

إذا كانت خسارات المالكي حلفاءه أهم ما انفرط، فإن ائتلاف حزب الاستقامة بقيادة الصدر (وهو تشكيل جديد، يبدو أنه سيرث ائتلاف الأحرار الذي كان عبر السنوات الماضية هو التعبير السياسي عن التيار الصدري)[6] مع الحزب الشيوعي العراقي في تحالف "سائرون"، على الرغم من التناقض الأيديولوجي الشديد بينهما، يمثّل أهم ما أثار الجدل. ومع ذلك، لم يكن هذا التحالف مفاجئًا؛ فقبل إعلانه بنحو عامين، اقترب الصدر من الشيوعيين في التظاهرات التي اقتحمت مجلس النواب عام 2016. وبدأ الكلام حينها عن إمكانية أن يكون هذا ممهدًا لائتلاف انتخابي. لذلك، يمكن القول إن ائتلاف "سائرون" هو امتداد للتظاهرات في مرحلتها الثانية، أي مرحلة دخول التيار الصدري عليها. وبهذا رفع الائتلاف شعار رفض المحاصصة، ومكافحة الفساد و"الطائفية"؛ امتدادًا لتلك التظاهرات. فضلًا عن ذلك، يُعد هذا التحالف على المستوى الشيعي هو الأبعد عن التوجهات

[6] حظر الصدر ترشح أي من نواب كتلة الأحرار ضمن الائتلاف الجديد.

الإيرانية، ولو في خطابه السياسي على الأقل، وتحديدًا خطاب زعيمه مقتدى الصدر والحزب الشيوعي. وعلى الرغم من وجود جمهور غير مذهبي بين جمهوره، وهو جمهوره الشيوعي تحديدًا، فإن حظوظ هذا التحالف تبقى مقصورة على المناطق الشيعية. فالصدريون وبعض العلمانيين والمدنيين ذوي الأصول الشيعية هم قواعده الانتخابية، ولا توجد مؤشرات على أنّ له حضورًا يُذكَر في المحافظات السُّنية.

5. "تيار الحكمة" بعيدًا عن الحرس القديم

انسحب عمار الحكيم من الائتلاف مع العبادي، ليقدم قائمته الانتخابية منفردًا. ولا تضم القائمة التي يتزعمها تحت اسم "تيار الحكمة" أطرافًا وقوى تُذكَر، ولكنها تقتصر أساسًا على أعضائها أنفسهم مع بعض المستقلين. ويتميز هذا التحالف بالوجوه الشابة التي رافقت مؤسس التيار في السنوات القليلة الماضية، بعد أن أعلن انسحابه من المجلس الأعلى الذي تزعمه بعد وفاة أبيه، عبد العزيز محسن الحكيم، عام 2009. وبهذا، ابتعد عمار عن القيادات التاريخية داخل المجلس، ودخل حقبة جديدة. ويرفع تيار الحكمة شعار "حكومة الأقوياء" مقابل "حكومة الأكثرية"، وهو الشعار نفسه الذي رفعه في الانتخابات الماضية. ولا يمتلك الحكيم الكثير من الوضوح في التحالفات والاصطفافات؛ فعلاقته بإيران، وإن كانت تبدو في مستواها الطبيعي، مرّت بتوتر شديد، وبعدم رضا طهران، وهو ما أدى إلى إبعاده عام 2010 عن الحكومة. وكما يتسم خطاب الحكيم بالنعومة السياسية وغياب الصراحة، فإن جماهيريته، قياسًا على ما كان عليه في الانتخابات الماضية، وتأثير انشقاقه عن الحزب الذي كان يقوده، يبدوان أيضًا غير واضحين، وقابلين لاحتمالات عدة.

نخلص إلى أن التحالف بين الائتلافات الشيعية الخمسة المذكورة سيكون مستحيلًا في مرحلة ما بعد الانتخابات، لكن تجربة السنوات الماضية علَّمتنا أنه لا يوجد مستحيل؛ فالنزاع هو نزاع زعامات، والمواقف المقبلة ستكون رهنًا بما يتاح لهذه الزعامات من نفوذ، وليس ما يجمع بين برامجها.

ثالثًا: الحشد الشعبي: من الميدان إلى "الفتح المبين"

تحظر القوانين العراقية أن يكون للأحزاب المشاركة في الانتخابات أجنحة مسلحة. ورد ذلك في تعديل المادة السابعة من قانون الانتخابات النيابية المعدل في مطلع عام 2018، فضلًا عن المادة الثامنة من قانون الأحزاب الصادر في آب/ أغسطس 2015، وهي التي تشمل الأحزاب المشاركة في الانتخابات وغيرها[7]. وعلى الرغم من هذا، ترشحت سبعة أحزاب، على أقل تقدير، تمتلك أجنحة مسلحة، أو يعتمد تكوينها على السلاح، وهي التي انضوت ضمن تحالف الفتح المبين الذي أصبح واجهة سياسية لأهم الميليشيات التي قاتلت داعش خلال الفترة 2014–2017 في إطار الحشد الشعبي.

1. "الفتح المبين": حشد باسم آخر

من الناحية النظرية، لا وجود لمسلحين في تحالف الفتح المبين، وأعضاء الحشد الشعبي المرشحون قدموا استقالاتهم منه. لكن الذي حصل هو أن أسماء فصائل الحشد الشعبي تحوَّلت إلى ألوية لم تعد تحمل أسماءها السابقة (مثل كتائب عاشوراء، وكتائب الإمام علي)، بل إن كل واحدة منها قد تحول إلى لواء في المنظومة الأمنية العراقية الرسمية، وكل لواء يحمل رقمًا (اللواء 52، اللواء 10، وهكذا). وذلك بموجب إجراءات الحكومة وقيادة الحشد بعد صدور قانون الحشد الشعبي[8].

وبهذا بات لكل المشاركين جناحان: الأول لواء عسكري، والثاني سياسي، من دون إعلان رسمي عن ذلك. وحتى على مستوى الأسماء الأصلية، باستثناء منظمة بدر، سُجِّلت تلك القوى لدى مفوضية الانتخابات بأسماء أخرى غير ما أطلق على جماعاتها المسلحة، مثل "الصادقون" التي تمثل "عصائب أهل الحق"، وحزب الطليعة الإسلامية، الواجهة السياسية لـ "سرايا الخرساني"، والتجمع الشعبي المستقل المرتبط بكتائب حزب الله، وحركة

[7] "مجلس النواب يصوت على قانون انتخابات مجلس النواب وموعد إجرائها"، موقع مجلس النواب العراقي، 2018/1/22، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2IcZKZh؛ "قانون الأحزاب السياسية"، موقع مجلس النواب العراقي، 2015/8/27، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2rwQDML

[8] انظر: "الحشد الشعبي: أسماء الفصائل 'ستزول'.. تحولت إلى ألوية"، عين العراق نيوز، 2017/2/9، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2ryfWya

الصدق والعطاء الممثِّلة لأحد انشقاقات "حركة النجباء"، فضلًا عن الحركة الإسلامية في العراق التي يترأسها أحمد الأسدي الناطق الرسمي السابق باسم الحشد الشعبي.

وإضافة إلى الأحزاب الممثلة للحشد، فإن تحالف الفتح المبين يضم أيضًا المجلس الأعلى الذي يخوض الانتخابات هذه المرة من دون دعم زعيمه المنشق عنه، عمار الحكيم، وهناك أحزاب غير معروفة أخرى، ليكون عدد الكيانات المنضوية في التحالف 18 كيانًا.

سبق للحزبين الرئيسين في التحالف، الفصيلين المسلحين الأكثر شهرة، وهما منظمة بدر، وعصائب أهل الحق، المشاركة في الانتخابات. رشحت بدر ممثلين لها في كل عمليات الاقتراع السالفة؛ بدايةً تحت اسم المجلس الأعلى قبل أن تنشق عنه، ولاحقًا متحالفة مع رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في ائتلاف دولة القانون. وبالمثل، شاركت عصائب أهل الحق أيضًا بقائمة منفردة في الانتخابات الماضية، وفاز منها نائب واحد، هو حسن سالم، القائد الميداني الأشهر الذي قاتل سابقًا تحت مظلة "جيش المهدي" المنحل، في فترتَي المواجهة مع القوات الأميركية والحرب الأهلية 2006–2007.

2. السلاح: القوة والمخاوف

الجديد في تحالف الفتح المبين هو أنه تحالف غير تقليدي، يتحرك تحت مظلة وشرعية من العمل المسلح ضد داعش. وهو لا يخضع لأيّ زعامة من الزعامات السياسية الرئيسة، مثلما هي الحال مع قوائم المالكي، والعبادي، والحكيم، والصدر، الذين يمثل كل منهم نقطة استقطاب للناخبين. وعلى الرغم من أن هادي العامري، أمين عام منظمة بدر، هو زعيم التحالف والحشد، فلن يكون الاعتماد الرئيس عليه للحصول على الأصوات، وإنما على رصيد التحالف العسكري، كما أن الارتباط بمشروع "دول الممانعة" و"خط المقاومة الإسلامية" ضد الأميركيين والبلدان المنافسة لإيران في الشرق الأوسط، وهو المشروع الذي تبلور إبان الثورة السورية، يمثل جزءًا مهمًّا من برنامج عمل التحالف وأهدافه؛ ومعنى ذلك أنه ليس تحالفًا للمنافسة الحزبية فقط، ولكنه جزء من رؤية تمتد من إيران إلى العراق وسورية، انتهاءً بلبنان. وبذلك يشبه تحالف الفتح المبين حزب الله اللبناني الذي لا يخوض الانتخابات لغرض المكاسب السياسية فقط، ولكنه يخوضها حمايةً ودعمًا للمشروع الإقليمي نفسه.

تثير نقطتَا القوة هاتان مخاوف داخلية وخارجية؛ فمن المؤكد أن لدى نسبة كبيرة من السُّنة مخاوف من نفوذ إيراني سيكون أوضح إن تحقق انتصار الحشد سياسيًّا بعد الانتصار الميداني في المعارك، إضافة إلى التخوف من حصول الحشد على شرعية سياسية كافية تدعم الأطر القانونية والمالية والتحركات العسكرية الموجودة في الأصل. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تصدر أي موقف رسمي من مشاركة "الفتح" في الانتخابات، فإنها اتخذت حتى نهاية العام الماضي مواقف غير متوافقة مع فصائله، آخرها تصريحات وزير الخارجية الأميركي السابق ريكس تيلرسون، في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، التي طالب فيها مقاتلي الميليشيات بالعودة "إلى ديارهم"، إثر قيام "الحشد" بدور أمني وعسكري في المناطق المتنازَع عليها مع كردستان. ويثير التحالف أيضًا مخاوف الشرائح غير الدينية في البلاد؛ لأنه يمثل مشروعًا دينيًّا متطرفًا مدعومًا بالسلاح. ويعزز هذه المخاوف ما قاله قيس الخزعلي، زعيم عصائب أهل الحق، في نيسان/ أبريل 2018، من أن مشروع الديمقراطية مستورد، على عكس الحشد الذي هو مشروع أصيل[9]، وهو ما فُهِم منه أنه مشروع مناوئ للديمقراطية، أو دعوة لانقلاب عليها.

3. "الفتح المبين" في دائرة الصراع الشيعي – الشيعي

على الرغم من الزخم الإعلامي والعسكري والارتباط بالمشروع الإقليمي الواسع، لا يُتوقع فوز تحالف الفتح المبين بأي أغلبية على بقية المنافسين الشيعة. رئيس الحكومة الذي يتزعم "ائتلاف النصر" المنافس يمتلك زخمًا مشابهًا بدرجة تبدو أعلى. لهذا، سعت الأطراف الحريصة على أن يحصل ائتلاف شيعي على أغلبية مريحة تمكنه من الاسترخاء في اختيار تحالفات ما بعد الانتخابات، لإيجاد تحالف بين الاثنين. وعلى رأس هذه الأطراف إيران، عبر الجنرال قاسم سليماني. وبالفعل، تحالَف "ائتلاف النصر" التابع للعبادي مع تحالف الفتح المبين ليومين فقط، وبعدها أعلن "الفتح" انسحابه. في هذه النقطة تحديدًا، تقاطعت إرادتان شيعيتان: الأولى هي إرادة مقتدى الصدر والمرجعية الدينية في النجف بمستوى أقل وضوحًا، والأخرى هي الإرادة الموجَّهة إيرانيًّا؛

[9] "تغريدة"، صفحة قيس الخزعلي في تويتر، 2018/4/14، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2G2g7pL

فالصدر أصدر بيانًا، بعد إعلان التحالف بين الحشد والعبادي، انتقد فيه العبادي بشدة[10]. وتحدثت المصادر الإعلامية عن امتعاض المرجعية النجفية التي يسعى العبادي لإرضائها، وهو الأمر الذي دفعه إلى وضع شروط صعبة القبول على قوة سياسية ترى نفسها منافسًا رئيسًا، فاضطرت إلى إعلان انسحابها.

ويُعَدّ الحشد أحد مظاهر خلاف مرجعية النجف (التي لم تستخدم مفردة "حشد" أبدًا، ولكنها تقول: "متطوعون") مع طهران، الداعمة الأساسية لكثير من الفصائل الشهيرة باسم "الحشد الوِلائي"، نسبة إلى ولاية الفقيه. ومن المرجَّح أن يكون الخلاف الخفي بين الجانبين سببًا إضافيًّا في تعذر أن يتغلب "الفتح" على العبادي تحديدًا. وفي إطار الخلاف بين محوري "الحشد" و"المتطوعين"، إيران والنجف، أصدرت "فرقة العباس القتالية" بيانًا أكدت فيه عدم وجود مرشح يمثلها، وطالبت بالبحث في شخصيات المرشحين وتاريخهم قبل اختيارهم، علمًا أن "العباس" فصيل مسلح مدعوم من مقرَّبين من السيستاني، ومختلف عن "لواء أبو الفضل العباس" الذي قاتل في سورية. وهذا البيان مؤشر إضافي على أن المرجعية تسعى، في أقل تقدير، للابتعاد عن استخدامها في الانتخابات. وفي الوقت نفسه، يمكن إدراج موقف مرجعية السيستاني والصدر في المخاوف الشيعية إلى جانب نظيراتها السنية والعلمانية.

وهكذا يبدو أن بحث العبادي عن الدورة الثانية، وسعي نوري المالكي لأن يكون على رأس الحكومة أو أحد المتحالفين مع العبادي على رأس الحكومة، يواجَه بقوتين رئيستين: الأولى يقودها الصدر، وهي ترفض بحزم مشاركة المالكي؛ والقوة الثانية هي الحشد، وقد شهدت علاقتها بالعبادي توترات كثيرة خلال السنوات الأربع الماضية. فأي القوتين ستكون بيضة القبان المرجِّحة لهذا أو لذاك أو لخيار ثالث؟ حتى الآن، يمكن القول إن مستوى الجميع في المنافسة متقارب، والأمر ليس رهنًا بنتائج الانتخابات فقط، ولكن بالتوافقات الدولية أيضًا.

[10] صورة البيان موقعًا بختمه ومكتوبًا بخط يده على صفحة صالح محمد العراقي على الفيسبوك، والمعروف أن هذه الصفحة تعود لشخص الصدر، 2018/1/14، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2ryy8qJ

رابعًا: المشهد الانتخابي للعرب السُّنة: اتجاهات وتقاطعات

ما زالت البيئة الانتخابية السنية منقسمة بين من يدعو إلى المشاركة في الانتخابات، ومن لم يزل يرفض المشاركة فيها؛ بوصفها إما نتاج المحتل، أو منتَجًا سياسيًّا أُبعِد فيه العرب السنة من مركز الفاعلية إلى طرف هامشي غير مؤثر. وعلى الرغم من أن مساحة الفريق الثاني آخذة في التقلص، فإنه لم يزل مؤثرًا في الشارع السني، ولا سيما مع استمرار أزمة التمثيل السني منذ الاحتلال الأميركي عام 2003، وقد زاد هذه الأزمة تعقيدًا فشل ممثلي السنة في الاستجابة لمطالب الجمهور السني أو التماهي مع حاجاته.

وإلى جانب هذا، يدخل العرب السنة الانتخابات، وهم يجدون أنفسهم أمام متغيرات عدة. منها ما يتعلق بانهيار البنى التحتية في معظم المحافظات السنية نتيجة سيطرة داعش على معظمها، وما تلاها من عمليات إعادة السيطرة من جانب القوات العراقية المدعومة من التحالف الدولي، ولا سيما في نينوى والرمادي. ومنها ما يتصل باستمرار ظاهرة النازحين، على الرغم من إعلان الحكومة العراقية النصر على داعش؛ إذ لم يزل نحو 2 إلى 2.5 مليون نازح يعيشون خارج محافظاتهم.

ولا يمكن فهم طبيعة مشارَكة العرب السُّنة والتغيرات التي ستحدث فيها، من دون الرجوع إلى نِسَبهم في البرلمان منذ عام 2005؛ فلقد كانت نسبة العرب السُّنة في برلمانَي عامي 2005 و2010 متقاربة نوعًا ما؛ إذ كانوا يشغلون 69 مقعدًا من 275 مقعدًا في برلمان عام 2005، أي بنسبة 25% من المقاعد، ثم 85 مقعدًا من 325 مقعدًا عام 2010 أي بنسبة 26%. لكنّ نسبة تمثيلهم انخفضت في برلمان عام 2014 إلى 19.81% فقط، بحصولهم على 65 مقعدًا من 328 مقعدًا (57 من "تحالف القوى العراقية"، وهو يضم أعضاء من ائتلافات "متحدون" و"الحوار" و"الوفاء للأنبار" و"ديالى هويتنا" و"العمل" و"عرب كركوك" و"ائتلاف العراق"، و"وحدة أبناء العراق"، و"ائتلاف البديل"، و"كرامة" وأعضاء من "العراقية" من السُّنة؛ و8 أعضاء في قوائم متفرقة). ولا شك في أن ثمة متغيرات أدت إلى تراجع تمثيل العرب السُّنة في انتخابات عام 2014؛ لعل من أبرزها:

- انعدام الأمن في عدد كبير من المناطق السنية.
- التغيير الديموغرافي وهجرة السكان السُّنة من مناطقهم.

- عزوف الجمهور السني عن المشاركة في العملية الانتخابية؛ لأسباب عدة منها فقدان الثقة بالصندوق الانتخابي وقدرته على التغيير، والإحباط من تدني أداء الطبقة السياسية السُنية، واتخاذ موقف معارض للعملية السياسية من جانب تيار سُني عريض لم يزل مؤثرًا في الساحة السنية، فضلًا عن عجز الأحزاب والكتل السنية عن التأثير ودفع جمهورها نحو المشاركة.
- الانقسام السياسي السني الذي باتت آثاره واضحة في انتخابات عام 2014، ولا سيما في بغداد ونينوى وكركوك، وهو ما قلل من فرص الفوز.
- الافتقار إلى أحزاب سُنية أو شخصيات رمزية تمثّل حافزًا أو دافعًا للمشاركة الجماهيرية.
- دعوات المقاطعة من جهات سنية معارِضة للعملية السياسية، سواء دينية أو سياسية.

1. ملامح الخريطة الانتخابية السُنية

تتوزع الخريطة السنية على خمسة محاور أساسية. أمّا المحور الأول، فهو ائتلاف القرار العراقي الذي يضم 11 حزبًا أبرزها: حزب للعراق متحدون، برئاسة أسامة النجيفي (من محافظة نينوى)، وحزب المشروع العربي، بزعامة الشيخ خميس الخنجر (من محافظة الأنبار)، فضلًا عن بضعة أحزاب أخرى مثل: الحق الوطني، والإرادة الشعبية، والمجد العراقي، والهيئة الوطنية. وأمّا المحور الثاني، فهو ائتلاف الوطنية. ومع أنه يقدِّم نفسه بوصفه ائتلافًا عابرًا للطائفية، فأغلب مرشحيه هم من العرب السُنة، وغالبًا ما سيصوت له الجمهور السني. يضم هذا الائتلاف 26 حزبًا أبرزها: حزب الوفاق، بزعامة إياد علاوي، وهو شخصية شيعية ليبرالية، وحزب التجمع المدني للإصلاح، ويرأسه رئيس البرلمان الحالي، سليم الجبوري، وجبهة الحوار للإصلاح، بزعامة صالح المطلك.

ويتمثّل المحور الثالث بالقوى المحلية التي فضّلت تشكيلها قوى وشخصيات سياسية. ومن ذلك كتلة الحل، برئاسة جمال الكربولي، والتي عمدت إلى تأسيس تحالفات محلية (مثل نينوى هويتنا، وديالى هويتنا) في كل

المحافظات ذات الغالبية السنية أو التي تشهد تنوعًا مذهبيًّا أو إثنيًّا، وأقدمت قوى سياسية سنية عدة في كركوك على تأسيس ائتلاف محلي هو التحالف العربي في كركوك.

ويضمّ المحور الرابع قوى سياسية جديدة طامحة إلى إيجاد مساحة لها في المشهد السياسي السُّني العراقي؛ مثل ائتلاف تضامن، برئاسة وضاح الصديد.

وأخيرًا، يتكوّن المحور الخامس من الشخصيات السنية التي فضَّلت التحالف مع ائتلاف النصر، بزعامة رئيس الوزراء العبادي، ومنهم وزير الدفاع خالد العبيدي، فضلًا عن سياسيين آخرين وأعضاء في البرلمان.

2. حظوظ العرب السنة في انتخابات عام 2018

يتنافس العرب السنة على (70–85 مقعدًا) في محافظات بغداد، والأنبار، وصلاح الدين، ونينوى، وديالى، وكركوك، وبابل، والبصرة. وعلى الرغم من المتغيرات التي تشكِّل عقبات شديدة أمام طموح جميع القوائم السنية ومرشحيها وتطلعاتهم، فثمة ما يشير إلى إمكانية تجاوز نسبتهم السابقة في انتخابات عام 2014، وربما عودتهم إلى النسبة التي حققوها عام 2010. ولعل أبرز العوامل التي تساعدهم على ذلك هي التغيير في ميزان القوى في كركوك والمناطق المتنازَع عليها، وتأثيره الإيجابي لصالح العرب السُّنة، وكذلك عودة أعداد مهمة من النازحين إلى مناطقهم، وإن كانت أعداد أخرى كبيرة لم تزل خارج مناطقها الأصلية، فضلًا عن حالة الاستقرار النسبي في العراق التي قد تشجع أعدادًا متزايدة على الذهاب للتصويت.

لكن هناك تخوفات أيضًا من أن تؤدي هيمنة بعض فصائل "الحشد" على بعض المناطق السنية إلى دعم صعود مرشحين سنَّة قريبين من الحشد وسياساته، ضمن ما يُصطلح على تسميتهم "سنة الحشد"، فضلًا عن خشية استمرار ظاهرة العزوف الجماهيري عن المشاركة في الانتخابات على نحو يقلل من فرص القوائم السُّنية، ولا سيما في المناطق المختلطة.

والخلاصة أن القوائم السُّنية تواجه تحديات كبيرة: بعضها يتعلق بواقع البيئة الانتخابية السنية، وأنماط التفاعل السائدة، وطبيعة الفاعلين، وبعضها الآخر يتعلق بالبيئة الانتخابية العراقية التي تسري على جميع القوائم الأخرى، الشيعية، والكردية، وغيرها.

إن طبيعة التكيف مع هذه التحديات وصيرورة العملية الانتخابية تحديدًا، أو السياسية إجمالًا، فضلًا عن المتغيرات الأخرى الإقليمية والدولية، سيكون لها دور مهمّ في تحديد أفق المشاركة السُّنية ونوعها، على نحو يتجاوز نتائج الانتخابات واستحقاقاتها أحيانًا.

خامسًا: كردستان والانتخابات النيابية العراقية

يواجه إقليم كردستان أصعب انتخابات هذا العام منذ تأسيس العملية السياسية في أعقاب اعتماد دستور عام 2005 في العراق. وقد واجهت حكومة الإقليم وقواه السياسية مشكلات مزمنة منذ نشوء هذه العملية؛ تمثلت بالفساد، وهيمنة الحزبين (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني)، والسيطرة الأمنية على وسائل التعبير والعمل السياسي، وارتهان القرار بيد القوى الإقليمية، والصراعات المستمرة بينها وبين المركز على القضايا الخلافية المعروفة (صلاحيات الإقليم، وعوائد النفط، والمناطق المتنازَع عليها، والبيشمركة).

وعلى الرغم من كل هذه المشكلات، نجح الإقليم في تحقيق إنجازات ربما كانت فريدة من نوعها في عراق ما بعد عام 2003، قياسًا على ما أصاب بقية العراق من دمار أمني ونفسي، وتخريب اقتصادي، وإدارة غير ناجحة؛ فقد حقق الإقليم بحبوحة اقتصادية واضحة لأبنائه، رفعت من المستوى المعيشي للفرد هناك، بحيث سجلت محافظات الإقليم الثلاث أدنى معدلات الفقر في كل أنحاء العراق[11]، كما سجل الإقليم نجاحًا أمنيًّا منقطع النظير، بينما كانت بقية العراق تغرق في الحرب الأهلية الطائفية. كل ذلك أهَّل هذا الإقليم ليصبح قبلة

[11] عباس فاضل السعدي، "جغرافية الفقر في العراق"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد 12 (حزيران/ يونيو 2013)، ص 399–414.

للاستثمار، ولحركة إعمار وبناء واضحة شملت أهم المرافق والمدن، وإن لم ترافقها خطة مدروسة للنهوض بالاقتصاد الحقيقي للإقليم.

لكن الأزمات بدأت تظهر بعد عام 2014؛ بسبب ظهور داعش، واضطرار الإقليم إلى توجيه الجزء الأعظم من ميزانيته للمجهود الحربي، ولا سيما أن هذا قد ترافق مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط عالميًّا. وكانت الأزمة بين الإقليم والحكومة المركزية قد بدأت منذ أواخر حكم المالكي، حينما احتجت بغداد على عدم تسليم الإقليم كل واردات النفط الخاصة به لشركة النفط العراقية (سومو) مقابل تسليمه حصته المقررة البالغة 17% من الميزانية. ووصلت الأزمة إلى درجة قطع موارد الإقليم تمامًا مقابل محاولة فاشلة قام بها الإقليم لتسويق نفطه دوليًّا. كل ذلك أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية خانقة، انعكست في صورة أزمة في رواتب موظفي الإقليم التي انخفضت إلى 40% من قيمتها السابقة بقرار من حكومة الإقليم، وأحيانًا أقل، وأصبحت تُوزَّع كل شهرين أو ثلاثة أشهر بدلًا من توزيعها الشهري، علمًا أن موظفي الإقليم يشكِّلون أكثر من ربع سكانه؛ أي إن رواتبهم تُعَد القاطرة الرئيسة للحياة الاقتصادية في كردستان[12]. وقد أثَّر كل ذلك بشدة في صلب الوضع السياسي والاقتصادي للإقليم. ثم جاءت أزمة الاستفتاء لتضيف المزيد من الأعباء السياسية والتداعيات المختلفة على جميع القوى السياسية.

نستعرض أدناه القوى السياسية الرئيسة في كردستان، والقوى الجديدة التي ظهرت ويمكن أن تشكِّل علامة فارقة في الانتخابات القادمة في أيار/ مايو 2018.

1. الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)

تلقى الحزب الديمقراطي الكردستاني المعروف باسم "البارتي" ضربات قوية بسبب الأحداث التي سبق الحديث عنها، وهي التي أدت إلى إضعاف نفوذه كثيرًا في مختلف المناطق. وقد أدى ذلك إلى استقالة رئيس الحزب، مسعود بارزاني، من رئاسة الإقليم، واعتكافه، بعيدًا عن العمل السياسي، بينما بقي ابنه مسرور في منصب

[12] هشام بشير، "العراق: تصاعد الأزمة بين المركز والإقليم، مجلة **الديمقراطية**، العدد 49 (كانون الثاني/ يناير 2011)، ص165، 169.

مستشار رئيس مجلس أمن إقليم كردستان، وهو مؤسسة أنشئت عام 2011، وتُعَد المشرفة العليا على كل المؤسسات الأمنية التابعة للإقليم (في مناطق نفوذ البارتي)، وبقي ابن أخيه نجيرفان بارزاني في منصب رئيس حكومة الإقليم، القائم بأمر الإقليم حاليًّا.

وعلى الرغم من أن نفوذ البارتي يواجه ضعفًا واضحًا في قواعده الأقوى في محافظتي أربيل ودهوك (له 7 مقاعد في أربيل، و8 مقاعد في دهوك)، فمن غير المتوقع أن يخسر هذه المقاعد؛ بسبب هيمنته على قواعده هناك ومحطات الاقتراع ومراقبيها، وكذلك مقاعده في محافظتَي السليمانية وكركوك (له مقعدان في كلٍّ واحدة منهما)، لكن الخسارة الكبرى المتوقَّعة ستأتي من المناطق المتنازَع عليها؛ فقد نال البارتي ستة مقاعد عن محافظة نينوى في برلمان عام 2014، ومقعدًا عن محافظة ديالى، إبان سيطرته على تلك المناطق، أو بالتوافق مع القوى التي كانت مسيطرة عليها.

أما بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وخروج قوات البيشمركة من المناطق المتنازَع عليها، وحلول قوات الحشد مكانها، فقد اختلَّت الخريطة الانتخابية بقوة في تلك المناطق. وليس مؤكدًا ما إن كان الحشديون سيحاولون الاستيلاء على كل مقاعد البارتي، وخصوصًا مقاعده في محافظة نينوى (ولا سيما بعد انخراط مكونات المحافظة، مثل الشبك والإيزيديين والكلدوآشوريين في قوائم الحشديين، أو ظهور قوائم مستقلة لهم)، أو تقليص عددها إلى الحد الأدنى، إلا أنه من غير المتوقع أن يحتفظ البارتي بالحصص السابقة في تلك المناطق. وهذا يعني تقلصًا قويًّا لحجم تمثيل البارتي، من 26 مقعدًا إلى 20 مقعدًا أو أقل في الانتخابات المقبلة.

2. الاتحاد الوطني الكردستاني (اليكتي)

واجه الاتحاد الوطني الكردستاني المعروف باسم "يكتي" المشكلات المزمنة نفسها التي طالما واجهها "البارتي" في حكمه محافظتَي السليمانية وكركوك. بل إنه واجه أزماته قبل البارتي، وذلك منذ انشقاق حركة التغيير (كوران) عنه في عام 2009، بقيادة زعيمها الراحل نوشيروان مصطفى، وهي التي أخذت الجزء الأكبر من كوادرها من كوادر اليكتي ومؤيديه وساحاته الانتخابية. ثم جاءت أزمة غياب الزعيم التاريخي لليكتي، جلال طالباني، بسبب مرضه عام 2012 حتى وفاته عام 2017، وهي الأزمة التي أظهرت قيادات ومراكز قوى

مختلفة داخل اليكتي، على نحو عكس اختلاف بنيته عن بنية البارتي ذات المركزية الشديدة وزعامة آل بارزاني المحورية فيه؛ فبينما كانت الشللية والمناطقية تعصفان ببنية اليكتي خلال مرحلة غياب الرئيس جلال (بل وحتى في حضوره، في رأي كثير من المطلعين)، ظهرت كتلتان متنافستان، إحداهما هي كتلة السيدة هيرو أحمد (زوجة طالباني، ابنة إبراهيم أحمد، أحد الزعماء التاريخيين للحركة القومية الكردية) ومعها ملا بختيار، عضو المكتب السياسي لليكتي، ولفيف آخر من قيادات منطقة كرميان (التي تشمل كركوك، وكلار، وكفري، وخانقين، والسعدية، وجلولاء، وغيرها من مناطق محافظة ديالى)، والأخرى هي كتلة أربيل، بقيادة كوسرت رسول، نائب أمين عام الحزب، وهي كتلة كانت توجهاتها السياسية قريبة من خط البارتي.

وفي كل الأحوال، أضعفت هذه الخلافات نتائج الحزب في انتخابات عام 2014، فحصل على 19 مقعدًا آنذاك (كان الثقل الأساسي لليكتي في محافظتَي السليمانية وكركوك بعدد 7 مقاعد في الأولى، و6 مقاعد في الثانية)؛ وذلك بعد أن كان متحالفًا مع البارتي وجملة واسعة من الأحزاب الصغيرة في انتخابات عام 2010. وهذا الرقم نفسه مرشح للانخفاض في انتخابات عام 2018. وتتكلم أطراف عن عمليات دراماتيكية لإقصاء اليكتي من مجمل الحياة السياسية في كردستان في الانتخابات المقبلة؛ لبضعة أسباب ومعطيات، هي:

- فشل الحزب في بلورة قيادة متفَق عليها في مؤتمره الأخير، في آذار/ مارس 2018، الذي اعتُبِر بمنزلة استمرار للهدنة الحالية بين الفرقاء إثر زلزال الاستفتاء الذي أطاح سيطرة الحزب على ثاني أكبر قواعده في كركوك، بعد أن استطاعت قوات الحشد الشعبي والجيش العراقي استعادة كركوك بلا قتال في تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

- فشل القيادات الشابة التي قادت تسوية ما قبل معركة كركوك في السيطرة على الحزب وإزاحة الحرس القديم المتهم بتأييد الاستفتاء. وتتكون هذه القيادات الشابة من الأخوَيْن طالباني (قباد وبافل جلال طالباني)، ورئيس جهاز الحماية والمعلومات (الجهاز الأمني الأهم لليكتي)، لاهور شيخ جنكي (ابن أخي جلال طالباني)، والنائبة رئيسة كتلة اليكتي في البرلمان العراقي، آلا طالباني.

- اتهام كل قيادات اليِكتي التاريخية أمثال: هيرو طالباني، وكوسرت رسول، وملا بختيار، وغيرهم بتأييد الاستفتاء، ووصمهم بذلك، وإصرار تركيا وإيران على ضرورة إزاحتهم، أسوة بمسعود بارزاني. وهذا ما رفضته هذه القيادات، وقد أصرت على بقائها في الحزب في مؤتمر آذار/ مارس 2018. وفي حين تُصر تركيا (إلى لحظة كتابة هذه السطور) على استمرار مقاطعة اليكتي لهذا السبب (بعد أن أرخت قليلًا حدة هجومها على البارتي)، تعاملت إيران – وهي الحامية الإقليمية الأهم لليكتي – مع قياداته هذه بمزيج من البرود والتعامل الرسمي الخالي من دفء العلاقة المعتاد، وهو ما قد ينعكس على عدد مقاعد الحزب، ولا سيما في المناطق المتنازَع عليها التي تمده بأكثر من 40% من مقاعده في أي انتخابات. وهكذا، إذا أقرَّت إيران بقاء اليكتي فاعلًا أساسيًّا، فلن يخسر سوى مقاعده في المناطق المتنازع عليها (7 مقاعد في كركوك ونينوى)، وقد لا تكون الخسارة شاملة؛ بسبب حساسية الوضع في كركوك، وضرورة وجود تمثيل مناسب لكرد المحافظة، ولخلو المحافظة من كوادر ومكونات أخرى تعوِّض الوجود الكردي (على الرغم من ظهور بوادر تحالف مشترك عربي – تركماني يحاول الاستئثار بمقاعد المحافظة). وقد عادت الآن صيغة التحالف الثنائي بين البارتي واليكتي، في محافظة كركوك تحديدًا، بعدما أحس الطرفان بخطر تفرقهم أمام المنافسين الجدد، فكوَّنا قائمة السلام الكردستانية.

3. تحالف نيشتمان

يضم تحالف نشتمان قوى عدة؛ هي حركة التغيير (كوران)، والقوى الإسلامية، وتحالف العدالة والديمقراطية.

أ- حركة التغيير (كوران)

أسس حركةَ التغيير (كوران) زعيمها الراحل نوشيروان مصطفى، وحظيت بدعم وتشجيع كبيرين من جماهير كردستان التي كانت ساخطة على ضعف أداء البارتي واليكتي، ولا سيما في محافظة السليمانية عام 2009. وسرعان ما حصلت الحركة على ربع مقاعد برلمان الإقليم في العام نفسه في صعود سريع. وفي أول انتخابات برلمانية على مستوى العراق تشهدها الحركة عام 2010، استطاعت الحصول على 8 مقاعد من مجموع 57 مقعدًا لكل المكوِّن الكردي، بنسبة 14% تقريبًا. وفي انتخابات عام 2013، داخل الإقليم، استطاعت الحركة

أن تحتل المركز الثاني في البرلمان بعد البارتي، متخطية اليكتي أول مرة في معادلة السلطة الثنائية (البارتي – اليكتي).

لكن الحركة واجهت صعوبات حادة؛ أهمها فقدان زعيمها المؤسس (2017)، والذي كانت شخصيته الكاريزمية مصدر دفع أساسي لها داخليًّا، وغياب قيادة بديلة متفَق عليها. وتمثّل علاقاتها المتأزمة بالحزبين الرئيسين (اليكتي، والبارتي) مشكلة أخرى تحول دون إعطائها دورًا حقيقيًّا في سدة الحكم. وقد أدى كل هذا إلى عجز الحركة عن تحقيق أهدافها أمام جماهيرها؛ فكان هذا سببًا في شيوع حالة إحباط عامة بين صفوف مؤيديها، ولا سيما مع السقوف العالية التي تطلع إليها هؤلاء منذ عام 2009.

وقد حاولت الحركة أن تنأى بنفسها عن عواقب الاستفتاء، ولا سيما بعد الانهيار الكبير الذي حل بسببه بعد تشرين الأول/ أكتوبر 2017. وعلى الرغم من أنها أبدت تماسكًا غير متوقَّع بعد رحيل زعيمها، ولم تشهد أي انشقاقات معلنة (على الرغم من انسحاب عضوين من كتلتها البرلمانية في البرلمان العراقي للالتحاق بقوائم عربية أول مرة في تاريخ علاقة الإقليم بالمركز)، فمن الصعب تصورها بديلًا لليكتي في السيطرة على مقاعد السليمانية وكركوك وكرميان، وإن كانت هناك تسريبات عن محادثات سرية بين قيادات الحركة وإيران للتفكير في هذا السيناريو.

وإذا لم تحدث مفاجآت دراماتيكية، فمن المتوقع ألا تحصد الحركة أكثر من موقعها المعروف (حصدت 9 مقاعد في انتخابات عام 2010، وحلَّت في المرتبة الأولى في محافظة السليمانية). وهكذا، لا يُتوقع حدوث التغييرات الدراماتيكية التي قد يشهدها إقليم كردستان إلا في ساحة السليمانية وكرميان، إن حدثت.

ب– القوى الإسلامية

تتكون القوى الإسلامية الكردستانية المشاركة في الانتخابات النيابية العراقية لعام 2018 من الاتحاد الإسلامي الكردستاني (يكغرتو)، والجماعة الإسلامية الكردستانية (كوملة)، والحركة الإسلامية الكردستانية (بزوتنوة)؛ بالتسلسل من حيث قوتها. وتمتاز هذه القوى بالثبات في قوتها، وبولاء مؤيديها لها في مناطق جغرافية معينة، ولا سيما في محافظتَي السليمانية ودهوك، ولكنها تتسم بعجزها عن تخطي هذا الحجم، وبافتقارها إلى الرغبة

في توحيد صفوفها، ولو في قائمة موحدة. وقد استطاع الاتحاد الإسلامي أن ينال خمسة مقاعد في الانتخابات السابقة، متقدمًا بمقعد واحد على تمثيله في انتخابات عام 2010، وحظيت الجماعة الإسلامية بمقعدين، وفشلت الحركة الإسلامية في تحصيل أي مقعد. ومعنى هذا أن الحجم الانتخابي للقوى الإسلامية الكردستانية هو في حدود 5–6 مقاعد. ومن غير المتوقع حدوث مفاجآت في وزنها الانتخابي، على الرغم من كونها حليفًا لكوران في صراعها السياسي.

ج– تحالف العدالة والديمقراطية

يرأس تحالفَ العدالة والديمقراطية القيادي السابق في اليكتي، رئيس وزراء الإقليم سابقًا، نائب رئيس الوزراء العراقي السابق، برهم صالح، وهو يحاول تقديم نفسه بصفته منافسًا جادًّا في الانتخابات المقبلة، مستقطبًا الكثير من الوجوه الأكاديمية المعروفة، ولا سيما في محافظة السليمانية. ومع ذلك، لا تبدو حظوظه كبيرة، بالنظر إلى الاستقطاب الحاد في مراكز تصويته المفترَضة.

4. أحزاب أخرى

تحتل حركة الجيل الجديد (نوي نة)، منذ تأسيسها قبل أشهر على يد رجل الأعمال والإعلام الشاب شاسوار عبد الواحد، صدارة اهتمام المراقبين؛ إذ استطاع شاسوار، على الرغم من أنه لم يتجاوز أربعين سنة، أن يؤسس لمشاريع عملاقة تجاريًّا في محافظة السليمانية قبل أن يخوض غمار الإعلام مؤسسًا قناة *NRT* (بفرعيها العربي والكردي). واشتُهر بأنه كان أول من رفع راية الاعتراض على الاستفتاء، فأسَّس حركة "لا" المعارضة للاستفتاء، قبل أن يؤسس في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2017 حركته الجديدة، وهو يراهن على إحداث اختراق غير متوقَّع في أصوات الأكراد في الانتخابات المقبلة، ولا سيما في محافظة أربيل، معقل البارتي الرئيس. وتُعَد حركة الجيل الجديد أول حركة كردية تنشئ فروعًا حقيقية لها بمرشحين غير أكراد في مختلف محافظات العراق. وما زال من الصعب توقُّع نتائج حاسمة لها قبل الانتخابات، وإن كان بعض المحللين يصفها بالحصان الأسود في هذا السباق.

وهناك أيضًا بقية الأحزاب الكردستانية الصغيرة التي عجزت خلال السنوات الأخيرة عن تحصيل أي مقاعد في الانتخابات؛ بسبب انشقاقاتها، أو هامشيتها، أو تبعيتها لأحد الحزبين المسيطرين، ومنها الحزب الشيوعي الكردستاني، وحزب الكادحين.

تشهد الانتخابات في كردستان أيضًا، أول مرة، ظاهرة جديدة تمثلت بقيام أحزاب وائتلافات عربية باستقطاب أكراد للترشح على قوائمها في محافظات كردستان. هذه الأحزاب والائتلافات هي: ائتلاف الوطنية، بزعامة إياد علاوي، وائتلاف النصر، بزعامة رئيس الوزراء العبادي، وتيار الحكمة الوطني، برئاسة عمار الحكيم، والتيار الوطني العشائري في العراق، برئاسة الشيخ سعدي نعيم الكعبي. ومن بين هذه الأطراف، كان العبادي هو الوحيد الذي قدَّم مرشَّحين في المحافظات الثلاث، بينما اكتفى الباقون بتقديم مرشحين في محافظتين أو محافظة واحدة فقط. وعلى الرغم من أنه لا يُتوقَّع لهذه الأحزاب والائتلافات تحقيق نتائج فعلية، فإن وجودها يعكس تغيرًا واضحًا في المزاج القومي في كردستان العراق.

سادسًا: الائتلافات العابرة للطائفية

ظهرت الائتلافات العابرة للمكونات (الشيعي، والسني، والكردي) منذ الأيام الأولى لتأسيس النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأميركي (نظام دستور عام 2005)، لكنها عُرِفت بضعفها وفشلها في الوصول إلى السلطة؛ وذلك بسبب الطبيعة الطائفية التي أُسِّس عليها النظام، دستوريًّا وعرفيًّا (عَرَّف دستور عام 2005 العراقيين باعتبارهم مكوِّنات، لا باعتبارهم شعبًا موحدًا)، وهذا ما تسبب في قيام النظام الطائفي الحالي، ومعه الحرب الطائفية التي بدأت تقريبًا منذ تأسيس النظام، وما زالت مستمرة (يمكن اعتبار داعش آخر ذيولها التي ما زالت مستمرة).

لكن استمرار الفشل الأدائي للقوى الطائفية والقومية في العراق، وظهور حالات الفساد الكبرى لهذه القوى، وسأم العراقيين من الشعارات الطائفية، وشعورهم بعبثيتها، كل ذلك أدى إلى عودة ظهور الكتل العابرة للمكونات؛ حتى أصبح من الصعب إيجاد كتلة انتخابية خالصة قوميًّا أو طائفيًّا.

سنحاول هنا أن ندرس أهم هذه الكتل، ومآلاتها، واحتمالات فوزها في انتخابات أيار/ مايو 2018.

1. ائتلاف الوطنية

يُعَد السياسي العراقي إياد علاوي هو أشهر ساسة مرحلة ما بعد عام 2003 الذين رفضوا الانضواء تحت التسميات الطائفية، وهو أول رئيس وزراء اختاره مجلس الحكم بتوصية من الحاكم الأميركي العامّ بول بريمر لهذا المنصب (وكان أحد أعضاء مجلس الحكم). وفي أول انتخابات برلمانية، حل الائتلاف السياسي الذي شكَّله علاوي باسم القائمة العراقية الوطنية في المركز الرابع، حاصلًا على 21 مقعدًا من مجموع 230 مقعدًا (أقل من 10%)، واعتُبِرت تلك نتيجة مخيبة للآمال بعد أن فازت القوائم المكوناتية بالمراتب الثلاث الأولى (من الشيعة، والأكراد، والسُّنة، على التوالي).

لكن إياد علاوي عاد في انتخابات عام 2010 ليقدم تحالفًا ناجحًا مع السياسي السُّني صالح المطلك، في أول تحالف عابر للطائفية، باسم "القائمة العراقية". واستطاع هذا التحالف، بدعم سني وشيعي واسع، الحصول على المركز الأول، بواقع 91 مقعدًا من مجموع 317 مقعدًا (أكثر من 28%)، متفوقًا على غريمه الأول آنذاك، ائتلاف دولة القانون (المنشق عن الائتلاف الوطني العراقي الذي كان يضم أغلب القوى الشيعية آنذاك)، بقيادة نوري المالكي، بفارق صوتين؛ وهذا ما اضطر المالكي إلى إعادة تحالفه مع الائتلاف الوطني، لحرمان علاوي من الظفر بالحكم من جديد.

ومنذ ذلك الحين، تفكك الائتلاف الذي جمعه علاوي، وتوطدت سمعة علاوي أكثر فأكثر باعتباره سياسيًّا شيعيًّا يعتمد غالبًا على أصوات السُّنة. وعلى الرغم من وجود تصويت شيعي له في مناطق عشائرية معينة، فقد بقي هذا التصويت محدودًا بسبب طروحاته اللاطائفية، ومهاجمته الدائمة للدور الإيراني في العراق. وقد عاد علاوي في انتخابات عام 2014 ليقدم أداءً متواضعًا، بعد أن دخلها باسم كتلته المعروفة "ائتلاف الوطنية"، محققًا 21 مقعدًا من مجموع 328 مقعدًا (أقل من 7%)، وهي أسوأ نتيجة له في أي انتخابات.

والآن، في انتخابات عام 2018، عاد علاوي من جديد للائتلاف مع المطلك (الذي خرج من قبل من الائتلاف كما أسلفنا، مكونًا ائتلافًا باسم القائمة العربية) تحت الاسم القديم نفسه (ائتلاف الوطنية)، ولكن الائتلاف هذه المرة ليس ثنائي القيادة كما كان في تجربة عام 2010، ولكنه ثلاثي القيادة، بانضمام رئيس مجلس النواب

الحالي، عضو الحزب الإسلامي (الإخوان المسلمون) في العراق سابقًا، سليم الجبوري الذي أنشأ بعد مغادرته حزبه حزبًا جديدًا باسم "التجمع المدني للإصلاح" في أشهر محاولات القيادات الإسلامية لتغيير مظهرها إلى المظهر المدني (وهذا ما سنراه في جميع الكيانات الإسلامية الكبرى في العراق). وعلى الرغم من مظهرها المدني أو العابر للطائفية، تُعَد هذه القائمة واحدة من أبرز قائمتين لتمثيل السُّنة؛ ولذلك فستنافِس على الأغلب من أجل نيل مقاعد السُّنة التي يقول كثير من المراقبين إنها تراوح بين 50 و55 مقعدًا (إضافة إلى المقاعد التقليدية التي ينالها علاوي عادة من بعض العشائر الشيعية في الديوانية والحلة، وهي قليلة على أي حال).

ويجدر بنا أن نؤكد أن علاوي هو أول من قدَّم مرشحين في مناطق كردستان في عام 2014، ومن المقرر أن يكرر التجربة في انتخابات عام 2018 من دون توقع نجاح كبير لها؛ ومعنى هذا أن تحالف الثلاثي علاوي – المطلك – الجبوري، على الرغم من كل المظاهر، يبقى ائتلافًا سنيًّا في حقيقته.

2. تحالف "سائرون نحو الإصلاح"

ربما يعد تحالف "سائرون نحو الإصلاح" أقوى التحالفات المدنية التي ستدخل انتخابات عام 2018، ويقود الصدريون هذا التحالف. وبعض المتابعين يعتبره ذروة التطورات السياسية التي ظهرت على شخصية مقتدى الصدر، بوصفه سياسيًّا، منذ دوره الأساسي في الحرب الأهلية الطائفية في موجتها الأولى. إلا أنه من الضروري معرفة مآل هذه التطورات التي جعلت الصدر في نهاية المطاف أبرز نصير للقوى العلمانية والمدنية على الرغم من إسلاميته، ولم يؤثر هذا الأمر في درجة شعبيته بين مريديه والمستعدين لاتباعه في أي خط يختاره. وهذا ما جعله يحاول القيام بتجربة فريدة، تختلف عن تجارب كل الكتل الأخرى، وهي تأسيس كتلة انتخابية لا تضم ممثلين لحركته على نحو مباشر، ينتخبها أتباعه.

تشكلت هذه الكتلة من ست قوى رئيسة (الحزب الشيوعي العراقي، وحزب الاستقامة الوطني، والتجمع الجمهوري العراقي، وحزب الترقي والإصلاح، وقائمة الدولة العادلة، وحركة الشباب والتغيير)؛ أي إن القائمة لا تحتوي على التيار الصدري بالاسم، وإن كان كثير من المراقبين يعتبرون "حزب الاستقامة الوطني" بمنزلة الذراع المدنية أو التكنوقراطية للتيار الصدري. وفي وقت تشكِّل فيه مشاركة الشيوعيين المثيرة للجدل مظهرًا معنويًّا بارزًا

للقائمة، بسبب ثقلهم التاريخي، لا يُتوقع أن يكون لهم ثقل حقيقي في الأصوات، ولا سيما إذا علمنا أنهم فشلوا في إيصال مرشح واحد لهم في الانتخابات السابقة عام 2014، على الرغم من نجاح شركائهم في الائتلاف المدني في الفوز بأربعة مقاعد. ومع هذا فإن الشيوعيين يردّون بأن أصواتهم في الانتخابات الماضية سُرقت؛ بسبب عجزهم عن حمايتها في صناديق الاقتراع، وأن هذه المعادلة ستتغير مع حماية التيار الصدري لهم.

المفارقة في هذا الائتلاف هي أنه أكثر الائتلافات مدنية ولاطائفية، على الرغم من ضعف تمثيله المكوناتي؛ إذ ليس فيه من القوى السنية إلا التجمع الجمهوري العراقي، برئاسة السياسي السُني المخضرم، رجل الأعمال المعروف عاصم الجنابي. ومع ذلك، فلا يُتوقع أن ينال أصواتًا من غير الشيعة والنخب العلمانية المثقفة من الشيوعيين (هناك إشارات غير معلنة عن سخط في صفوف بعض الشيوعيين على انضمام قيادتهم لتيار إسلامي مثل الصدريين). ولا يُتوقع أن تبلغ مقاعد هذا الائتلاف 50 مقعدًا في حدها الأقصى، وهو ما يمكنهم من أن يكونوا فاعلًا أساسيًّا في عملية تشكيل الحكومة بعد الانتخابات، ومن غير المتوقع أن يشكّل التيار الصدري وحلفاؤه الحكومة وحدهم كما يأملون ويدعون في دعايتهم الانتخابية.

3. ائتلاف النصر

يحاول رئيس الوزراء، العبادي، استثمار إنجازاته في حروبه ضد داعش، ومواجهته إقليم كردستان في قضية الاستفتاء، ونجاحه في تهدئة كل الحروب السياسية، الطائفية والقومية، لسلفه المالكي، ومشكلاته مع دول المنطقة في تحقيق أكبر إنجازاته السياسية حتى الآن، وهو نجاح ائتلاف النصر الذي يتزعمه في نيل غالبية مقاعد مجلس النواب. وعلى الرغم من أن العبادي يعتمد بالأساس على أصوات الشيعة، فقد عقد تحالفين مهمّين داخل الوسط السني؛ هما تحالفه مع الحزب الإسلامي (الإخوان المسلمون، على الرغم من أنه لم يعلَن رسميًّا عن هذا التحالف)، ومع شخصيات مهمة، أبرزها وزير الدفاع السابق خالد العبيدي الذي حاز شعبية واسعة بسبب سمعته بوصفه عسكريًّا تكنوقراطيًّا محترفًا، استفاد من خلافاته مع بقية الساسة السُنة، وكذلك النائب الموصلي، عبد الرحيم الشمري، إضافة إلى تقديم العبادي مرشحين في جميع المحافظات السُنية (صلاح الدين، والموصل، والأنبار)، والمحافظات المختلطة (ديالى، وكركوك)، فضلًا عن تقديمه، أول مرة، مرشحين في

محافظات كردستان الثلاث (السليمانية، وأربيل، ودهوك). ومن الصعب توقُّع حجم قائمة العبادي بناءً على تاريخها؛ لأنها تخوض الانتخابات أول مرة. والسؤال: هل سينجح ائتلاف النصر في تحقيق المعادلة المستحيلة حتى الآن في كسر حقيقي للطائفية لو استطاع العبادي فعلًا تشكيل الحكومة القادمة (لأن الكثيرين يرون أن سبب إخفاق القائمة العراقية في الحفاظ على لاطائفيتها في انتخابات عام 2010 إنما يكمن في فشلها في الوصول إلى السلطة)؟

يبقى هناك كثير من الائتلافات التي طعَّمت قوائمها الطائفية بديكورات من طوائف أخرى؛ مثل تحالف الفتح المبين (الحشد الشعبي) الذي ضم كثيرًا من الوجوه السنية المعروفة بمسايرتها أجندات الحشد الشعبي؛ مثل يزن الجبوري، وعبد الرحمن اللويزي، والشيء نفسه فعلته الائتلافات الشيعية (مثل ائتلاف دولة القانون)، أو السنية (مثل ائتلاف القرار العراقي). كذلك، يسعى تحالف الفتح المبين للاستيلاء على مقاعد الأقليات في سهل نينوى (المسيحيين، والشبك، والإيزيديين)، بعد انحسار سيطرة الأحزاب الكردية عن كثير منها، ونجاح الحشد في تشكيل ميليشيات عسكرية من هذه الأقليات.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر محاولة القوى المدنية الائتلاف مرة أخرى بعد تجربة متواضعة في انتخابات عام 2014 من دون مشاركة الشيوعيين هذه المرة، وقد دخل معهم غسان العطية، وخرج منهم فائق شيخ علي بقائمة منفردة اسمها "تمدن"، مع النائبة شروق العبايجي. ولا يمكن الجزم إن كان تغير الخريطة سيعود بالنفع على هذه القوى، من حيث تمثيلها في البرلمان المقبل أم سيزيد أصوات المدنيين تشرذمًا وتفرقًا.

كذلك، نذكر أن قائمة "الجيل الجديد"، برئاسة رجل الأعمال الكردي شاسوار عبد الواحد، هي أول قائمة كردية تقدِّم مرشَّحين عربًا في عدد من المحافظات العربية كبغداد، إضافة إلى القوائم العربية التي قدَّمت مرشَّحيها أول مرة في المناطق الكردية.

في النهاية، ليس من المتوقع كثيرًا كسر القالب الطائفي على نحو جاد ونهائي كما يأمل الكثيرون، وذلك على الرغم من ازدياد السخط والغضب الشعبيين على التصنيفات الطائفية أو القومية؛ إذ يبدو أن السخط والغضب لم يبلغا درجة القيام بتغيير محسوس في هذا المجال. وسواء أبقي التحالف الصدري – المدني بعد الانتخابات

أم انفرط عقده بعدها، فإن حجم القوى المدنية (اللاطائفية) سيزيد بالتأكيد على حجمه في انتخابات عام 2014، كما سيقوى حجم الكتل المختلطة (وأولها "النصر" و"سائرون").

سابعًا: الصراع الأميركي – الإيراني في انتخابات العراق

مع قرب الانتخابات النيابية العراقية، اتهم وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس إيران بمحاولة التأثير في الانتخابات، بقوله: "لدينا أدلة مثيرة للقلق على أن إيران تحاول التأثير على الانتخابات العراقية باستخدام المال، وهذه الأموال تستخدم للتأثير على المرشحين والأصوات"[13]. صدور هذا التصريح عن وزير الدفاع تحديدًا، له دلالات تندرج ضمن التصعيد المتزايد بين إيران والولايات المتحدة منذ تولي ترامب رئاستها، ويُعَد الملف النووي والدور الإيراني في الشرق الأوسط أهم مضامين هذا التصعيد.

ما قاله الوزير يمكن تفسيره، بحسب رأي السفير الأميركي الأسبق في العراق زلماي خليل زاد، في مقال نشرته صحيفة **وول ستريت جورنال**، بأن "إيران في موقف قوي" يسمح لها بالتدخل في الانتخابات العراقية بترشيح ميليشيات موالية لها، مشيرًا بذلك إلى تحالف الفتح المبين التابع للحشد الشعبي الذي يضم أهم فصيلين من فصائل الميليشيات العراقية. وأوضح خليل زاد أن طهران تسعى إلى تعزيز نفوذها عبر "الميليشيات" بما يشبه الحالة اللبنانية مع وجود حزب الله في الحكومة، وفي الوقت نفسه تُبقي على الانقسامات الطائفية والسياسية لضمان ألا يستعيد العراق قوته. لكن الحشد، من وجهة نظره، ليس الجهة الوحيدة التي تمثّل مدخلًا لنفوذ إيران؛ فهي تدعم أيضًا تحالفات أخرى مثل ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وفي الوقت نفسه، تبقي رئيس الوزراء الحالي في وضع مربك بعد أن دفعوه إلى تحالف مع قائمة الحشد الانتخابية لم يكتب له النجاح سوى يومين فقط[14].

---

[13] "وزير الدفاع الأمريكي يتهم إيران بالتدخل في الانتخابات العراقية"، السومرية نيوز، 2018/3/16، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2ph2CwZ

[14] Zalmay Khalilzad, "Limit Iran's Influence in Iraq," *The Wall Street Journal*, 2/4/2018, accessed on 10/5/2018, at: https://on.wsj.com/2GR4UwY

تُركِّز الولايات المتحدة في هذه الانتخابات على الحشد الشعبي، باعتباره المدخل الإيراني الأوسع إلى الانتخابات العراقية. وتبدو مخاوفها من استنساخ تجربة حزب الله اللبناني في العراق أكثر مما كانت في أي مرحلة سابقة؛ فليس خفيًّا أن الكثير من فصائل "الحشد" لا تلقى فقط الدعم المالي أو العسكري من طهران، ولكن الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، طرف رئيس في إدارة تحركاتها، على نحو يجعلها قوة عسكرية ضاربة تستخدَمها إيران. لا تكتفي هذه القوة بنفوذها المسلح، ولا بدعم الأطراف الشيعية لها، ولكنها تسعى كذلك لامتلاك غطاء سياسي بالسيطرة على مراكز القرار النيابي والحكومي مباشرة. ويعزز تعيين إيرج مسجدي، المستشار الأعلى لسليماني، سفيرًا في العراق في نيسان/ أبريل 2017 الدور الذي يمارسه جناح الحرس الثوري في الحياة السياسية العراقية، ويُعَد مؤشرًا إلى رجاحة التحذيرات الأميركية من تدخل إيران في الانتخابات عبر الميليشيات التي تعد الأكثر ولاءً لها من أي فصيل سياسي آخر.

إن الاهتمام الأميركي بالانتخابات العراقية ونتائجها يشير إلى أن هذه الانتخابات هي أكثر انتخابات برلمانية عراقية منذ عام 2005، يكون الإقليمي فيها أهم من الداخلي؛ ذلك أن ثمة صراعًا على موقع العراق من التنافسات الإقليمية، ومن المواجهة الأميركية لإيران. ويبدو أن السياسة المتوازنة التي يحاول العبادي أن يتبناها بين إيران والولايات المتحدة لن تكون مقبولة أميركيًّا في السنوات المقبلة؛ فعلى العراق أن يحدد موقعه بوضوح.

1. طهران تخشى واشنطن أيضًا

وفي المقابل، تتهم طهران واشنطن بالعمل على التأثير في الانتخابات العراقية؛ إذ ذكر السفير الإيراني السابق في بغداد حسن كاظمي قمي أن وكالة الاستخبارات المركزية والبنتاغون الأميركيين يسعيان للتأثير في الانتخابات العراقية عبر "منظمات غير حكومية"، واصفًا ما تقوم به الولايات المتحدة بأنه "تكتيكيات جديدة" لزيادة النفوذ. ولم يكتفِ بذلك، ولكنه تحدث عن تقارب بعض الدول الإقليمية الحليفة لواشنطن مع العراق، داعيًا إلى التعامل معها بحذر[15]، في إشارة إلى الانفتاح السعودي على الحكومة العراقية. وعلى الرغم من عدم صدور اتهام مباشر

[15] "كاظمي قمي: "السي أي ايه" والبنتاغون يحاولان التدخل في الانتخابات العراقية عبر مؤسسات غير حكومية"، **وكالة تسنيم**، 2018/3/12، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2KRycKL

من السفير الإيراني الحالي لدى الولايات المتحدة بالتأثير في الاقتراع، مكتفيًا بالإشارة إلى دعمها الانتخابات، فإنه حذَّر "الدول غير الإقليمية" من التأثير في الشؤون الداخلية في المنطقة، خلال تصريحاته في احتفال أقامته السفارة الإيرانية في بغداد بمناسبة انتصار الثورة الإيرانية.

يبقى الجانب الإيراني، من حيث المواقف العلنية، أقل قلقًا من الجانب الأميركي؛ فنفوذ إيران في العراق ما زال هو الأقوى، لأنه يمتلك عناصر قوة كثيرة؛ أهمها التحالفات القريبة إليها، وعلى رأسها تحالف الفتح المبين التابع للحشد الشعبي، وائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، كما أن تيار الحكمة التابع لعمار الحكيم ليس بعيدًا عنها. ومن عناصر القوة الأخرى الدعاية الإعلامية التي تتمتع بها إيران منذ الدور الذي مارسته في دعم الميليشيات في معاركها ضد داعش، وهو ما لم تحصل عليه واشنطن مع أن دورها كان حاسمًا في تلك المعارك.

لكن هذا لا يعني انعدام القلق الإيراني؛ فخطوة صغيرة مثل إرسال ستة خبراء دوليين من الوكالة الأميركية للتنمية ليسهموا في دعم عمل مفوضية الانتخابات وتسهيله، وإعلان ذلك من جانب السفارة الأميركية ببغداد[16]، حركت شعور طهران بعدم الارتياح؛ فالولايات المتحدة قد تكون عاجزة عن صناعة تحالفات كتلك التي يدعمها الإيرانيون، لكنها، من وجهة نظر القريبين من إيران، يمكن أن تؤدي دورًا في سير عملية الاقتراع، أو "التلاعب في النتائج" كما ورد في تصريح مرشَّحة بقائمة المالكي[17] تعدّ من التحالفات التي تدعمها الجمهورية الإسلامية.

2. ثغرات إيران في الانتخابات العراقية

مخاوف إيران من الانتخابات العراقية منبعها الداخل العراقي، قبل أن يكون الخصم الأميركي اللدود؛ فالقوى الشيعية منقسمة إلى خمسة ائتلافات، وهناك تصريحات لممثل المرجع السيستاني في كربلاء، عبد المهدي الكربلائي، تضمنت مطالبة بانتخاب شخصيات غير "مجرَّبة" تحت شعار "المجرَّب لا يُجرَّب". وبهذا، فإن

[16] "الولايات المتحدة الامريكية تدعم إجراء الانتخابات الوطنية العراقية في 12 أيار"، موقع السفارة الأمريكية والقنصليات في العراق، 2018/1/18، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2KaKsVH

[17] "تحذيرات من تدخل أمريكي في الانتخابات العراقية"، قناة روسيا اليوم، 2018/1/19، شوهد في 2018/5/10، في: https://bit.ly/2FVkFiP

الكثير من المرشحين والقوائم القريبة من الجمهورية الإسلامية باتوا مرفوضين من جانب المرجعية الدينية الرئيسة في العراق.

الانقسام الشيعي مصدر قلق لطهران، بعد أن أخفقت في تحقيق تحالف شيعي واسع يخضع لمباركتها. ويمكن أن يثير ذلك الانقسام خشية إيران من أن تستثمره الولايات المتحدة، وخصوصًا بعد أن ظل العبادي بعيدًا عن أي تحالف مدعوم إيرانيًّا. وهذا ما يبقيه ضمن دائرة المقبولية الأميركية، والمقبولية لدى بلدان أخرى مناوئة لطهران، مثل تركيا ودول الخليج العربية التي لا يبدو أنها رافضة لبقائه رئيسًا للوزراء.

وبطبيعة الحال، فإن واشنطن لا يمكن أن توظف الخلافات الشيعية بطريقة مباشرة؛ لأن هذا قد يغيِّر من المزاج السياسي لزعيم ائتلاف "سائرون"، مقتدى الصدر الذي يقدم نفسه باعتباره مستقلًّا عن طهران، بسبب حساسيته من الدور الأميركي. لكن الدور السعودي المتزايد في العراق، وهو الذي تحدث عنه السفير الإيراني السابق، قمي، مثير للقلق. يشبه ذلك تحذيرات حزب الله اللبناني من "المال السعودي" في الانتخابات النيابية بلبنان. والصدر، الذي يراه بعض المراقبين غير متلائم مع التوجهات الإيرانية، بات يمتلك علاقات جيدة بأكثر من بلد مناوئ للسياسة الإيرانية. وجل تلك الدول تجمعها طهران في مصطلح "حلفاء واشنطن".

3. المحاور السنية في ظل انقسام إقليمي

مناوئو إيران الذين تصفهم بـ "حلفاء واشنطن" ليسوا متحدي الرؤية داخل ساحة الانتخابات العراقية، وهذا ما نلاحظه في انقسام حلفائهم العراقيين؛ فنائب رئيس الجمهورية، أسامة النجيفي، حليف تقليدي لتركيا، وهو يخوض الانتخابات ضمن ائتلاف القرار العراقي الذي يُتوقع أن يحصل على نتائج غير صغيرة في نينوى. ويتزعم إياد علاوي، رئيس الوزراء الأسبق، وهو "العلماني الشيعي" المعروف بقربه من السعودية، ائتلافًا سنيًّا واسعًا يضم قيادات بارزة، في مقدمتها رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، ونائب رئيس الوزراء السابق صالح المطلك. غير أن وجود تقارب لهذا الزعيم أو ذاك، مع هذه الدولة أو تلك، لا يمنع من القول إن كثيرًا من البلدان المؤثرة في الشرق الأوسط يرجِّح أن تدعم العبادي لرئاسة الوزراء، كما ستفعل واشنطن، إذا ما دارت الخيارات بينه وبين المالكي.

نستخلص أن إيران تؤدي دورًا فاعلًا أكثر مما تؤديه واشنطن وغيرها من العواصم النافذة في العراق من أدوار، بعد أن عززت وجودها عبر مجموعة من الحلفاء والتابعين، سياسيًّا وعسكريًّا، وهي تعوِّل على التقارب المذهبي مع شيعة جارها، وعلى دورها في محاربة داعش، وإثارتها المخاوف المذهبية من الخطر "الدائم"، فضلًا عن استخدامها الأموال والجهود السياسية والعسكرية في دعم حلفائها. أما واشنطن فتعتمد على عناصر قوة أخرى: منها رفض قوى شيعية رئيسة لسياسة إيران، والتنوع المذهبي والقومي؛ إذ ينظر ساسة الكرد، وخصوصًا جناح رئيس إقليم كردستان المستقيل مسعود بارزاني، والقوى السنية إلى الولايات المتحدة على أنها عنصر مهمّ في التوازن السياسي الخاضع بطبيعة الحال للصراعات الإقليمية والعالمية.